

عنوان البحث

دور التحول الرقمي في تطوير كفاءة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية في ضوء برامج
الدعم الحكومية

إعداد الطالب/ عبد المحسن عبد الإله بن علي

الرقم الجامعي/ 251002348

إشراف/

د. الفيصّل عبد الحميد

د. فايز جرّاد

العام الدراسي:

2025

مقدمة:

تسير المملكة العربية السعودية بخطى متسارعة نحو تحقيق رؤية 2030، والتي تُعد خارطة طريق استراتيجية تهدف إلى تنويع الاقتصاد الوطني وبناء مجتمع حيوي واقتصاد مزدهر. ومن بين الركائز الأساسية لتحقيق هذه الرؤية يأتي التحول الرقمي كعنصر رئيسي، حيث يُنظر إليه على أنه المحرك الأساسي لزيادة الكفاءة والإنتاجية وتحسين جودة الحياة والخدمات.

في هذا الإطار، تُمثّل المنشآت الصغيرة والمتوسطة أكثر من 99% من إجمالي المنشآت العاملة في المملكة، وتُساهم بما يقارب 28.7% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة تسعى الحكومة إلى رفعها إلى 35%. وتتمتع هذه المنشآت بأهمية اقتصادية واجتماعية عالية نظرًا لدورها في توفير فرص العمل، وتحفيز الابتكار، وزيادة التنافسية المحلية والعالمية. ورغم ما توفره الدولة من بنية تحتية رقمية متطورة، وتوجه استراتيجي شامل نحو رقمنة القطاعات الحكومية والخاصة، إلا أن شريحة واسعة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة لا تزال متأخرة في تبني التحول الرقمي بشكل فعال. يعود ذلك إلى مجموعة من التحديات مثل: ضعف المعرفة التقنية، نقص الموارد المالية، غياب التخطيط الاستراتيجي، ومحدودية الثقافة المؤسسية الداعمة للتغيير.

وقد سعت جهات حكومية عدة لتقديم برامج ومبادرات فاعلة، من أبرزها وزارة الصناعة والثروة المعدنية، التي أطلقت بوابة "تطوير الصناعة الوطنية" وبرنامج رقمنة المصانع، إلى جانب الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" التي تقدم برامج تمويل، استشارات رقمية، وحلول تقنية مخصصة، فضلًا عن برنامج "صُنع في السعودية" التابع لهيئة تنمية الصادرات الذي يدعم ترويج المنتجات الوطنية الرقمية والذكية.

كل هذه العوامل تجعل من موضوع التحول الرقمي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة موضوعًا ملحقًا للدراسة، ليس فقط لفهم الواقع، بل أيضًا لتقديم تحليل عملي للأثر المتوقع، واستكشاف فرص التحسين، مما يساهم في دعم التوجه الوطني وتحقيق التنمية المستدامة.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة السعودية لدعم التحول الرقمي في مختلف القطاعات، لا تزال المنشآت الصغيرة والمتوسطة تواجه العديد من التحديات في تبني هذا التحول بشكل فعال. هذه التحديات قد تشمل ضعف الوعي بأهمية التحول الرقمي، محدودية الموارد المالية، نقص الكفاءات التقنية، والاعتماد المفرط على أساليب الإدارة التقليدية.

تُلاحظ فجوة واضحة بين المبادرات الحكومية المتعددة وبين التطبيق الفعلي للرقمنة داخل المنشآت، مما يُضعف من فعالية تلك المبادرات ويؤثر على أداء هذه المنشآت في بيئة تتسم بالتنافس الشديد والتطور التقني السريع.

بالتالي، فإن المشكلة الرئيسة للدراسة تتمثل في:

ما أثر التحول الرقمي على كفاءة الأداء في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في السعودية؟ وما العوامل التي تُعيق تحقيق هذا الأثر؟

أهمية الدراسة:

أولاً: الأهمية العلمية للدراسة:

- ❖ إثراء الأدبيات العربية: تقدم الدراسة إضافة نوعية للأبحاث المتخصصة في موضوع التحول الرقمي في بيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في السياق السعودي، والذي لا يزال محدودًا مقارنة بالسياقات الغربية.
- ❖ دمج نظري متقدم: توظف الدراسة مجموعة من الأطر النظرية الحديثة مثل نموذج قبول التقنية ونظرية التغيير التنظيمي ومفهوم الصناعة 4.0، مما يُكسبها أساسًا علميًا قويًا.
- ❖ سد فجوة معرفية: تُعالج الدراسة فجوة واضحة في الدراسات التطبيقية المحلية التي تربط بين التحول الرقمي وقياس الكفاءة التشغيلية.
- ❖ توفير إطار مرجعي للباحثين: من خلال تصميم أدوات بحث وتحليل قابلة للتطبيق في دراسات مستقبلية مماثلة داخل المملكة أو المنطقة الخليجية.
- ❖ اختبار فرضيات علمية حديثة: تتيح الدراسة اختبار فرضيات تتعلق بعلاقة الرقمنة بالكفاءة، ودور العامل البشري في قبول التحول، ضمن بيئة اقتصادية متغيرة.
- ❖ تعزيز التكامل بين النظرية والتطبيق: عبر المزج بين التحليل الكمي والنوعي، توفر الدراسة قاعدة لتحويل المفاهيم النظرية إلى أدوات قابلة للقياس والتحليل الميداني.

ثانيًا: الأهمية العملية للدراسة:

- ❖ خدمة أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة: تُمكنهم من فهم واقعهم الرقمي، وتحديد مجالات التحسين، واستيعاب أهمية الأدوات التقنية في رفع الكفاءة وتقليل الهدر.
- ❖ توجيه الجهات الحكومية (مثل "منشآت" ووزارة الصناعة): من خلال تقديم نتائج ميدانية وتحليلات دقيقة تساعد في تحسين السياسات، وتصميم مبادرات دعم أكثر استهدافًا وفعالية.

❖ تحليل واقعي للتحديات: تُساعد الدراسة في تفكيك أسباب فشل أو بطء تطبيق الرقمنة، ما يساهم في تقديم حلول عملية قابلة للتطبيق حتى ضمن بيئات محدودة الموارد.

❖ تعزيز بيئة ريادة الأعمال: عبر إظهار كيف يمكن للرقمنة أن ترفع من فرص المنافسة والنمو، خصوصاً في القطاعات الناشئة كالصناعات التجميلية، الغذائية، والتعليم الإلكتروني.

❖ دعم رؤية 2030: تتماشى الدراسة مع أهداف الرؤية الوطنية في رفع مساهمة المنشآت الصغيرة في الناتج المحلي وتعزيز التحول الرقمي في القطاع الخاص.

❖ اقتراح نموذج رقمنة تدريجي: يستند إلى البيانات الواقعية ويأخذ في الاعتبار الإمكانيات المحدودة للمنشآت الصغيرة، مما يساهم في الحد من مقاومة التغيير وتجنب الفشل الرقمي.

❖ تحفيز التحول المؤسسي: توضح الدراسة أهمية وجود قيادة تنظيمية داعمة، وثقافة داخلية مرنة، ما يساعد على نجاح أي مشروع رقمي داخلي.

أهداف الدراسة:

تنبع أهداف هذه الدراسة من الحاجة المتزايدة لفهم العلاقة بين التحول الرقمي وكفاءة الأداء في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وذلك في ظل التوجه الوطني نحو الاقتصاد الرقمي ودعم القطاع الخاص كأحد محركات النمو في رؤية السعودية 2030.

وبالنظر إلى التحديات التي تواجه هذا النوع من المنشآت، سواء من حيث الإمكانيات أو الاستعداد المؤسسي، فإن تحديد الأهداف البحثية بدقة يُعد خطوة محورية في توجيه الدراسة نحو نتائج عملية قابلة للتطبيق.

لذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ولتحقيق هذه الأهداف تتفرع منها الأهداف الفرعية التالية:

- ❖ التعرف على مدى تطبيق التحول الرقمي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.
- ❖ تحليل العلاقة بين تبني التحول الرقمي ومستوى الكفاءة التشغيلية والإدارية.
- ❖ تحديد أبرز التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة في التحول الرقمي.
- ❖ دراسة تأثير البرامج الحكومية (مثل "منشآت" ووزارة الصناعة) في دعم الرقمنة.
- ❖ تقديم تصور أولي لمراحل رقمنة تدريجية تتناسب مع الموارد المحدودة للمنشآت الصغيرة.

تساؤلات الدراسة

انطلاقاً من أهداف هذه الدراسة التي تسعى إلى فهم مدى تأثير التحول الرقمي على كفاءة الأداء في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، برزت الحاجة إلى طرح مجموعة من التساؤلات البحثية التي تُوجّه مسار الدراسة وتُسهم في تحليل الواقع بشكل منهجي.

❖ ما مدى انتشار تطبيق التحول الرقمي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في السعودية؟

❖ إلى أي درجة يسهم التحول الرقمي في تحسين الكفاءة التشغيلية والإدارية؟

❖ ما التحديات الأكثر شيوعاً التي تواجه هذه المنشآت أثناء الرقمنة؟

❖ ما مدى استفادة المنشآت من المبادرات الحكومية في هذا المجال؟

❖ كيف تختلف مستويات الأداء بين المنشآت التي تبنت الرقمنة وتلك التي لم تبدأ بها بعد؟

فروض الدراسة:

الفرضية الاولى

هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق التحول الرقمي وتحسن الكفاءة الإدارية والتشغيلية.

الفرضية الثانية

ضعف القدرات البشرية والمالية يشكل عائقًا رئيسيًا أمام تنفيذ التحول الرقمي.

الفرضية الثالثة

المنشآت التي تستفيد من الدعم الحكومي تكون أكثر استعدادًا لتبني الأدوات الرقمية.

الفرضية الرابعة

الثقافة المؤسسية المنفتحة على التغيير تُعزز من فرص نجاح الرقمنة.

الفرضية الخامسة

عدم وجود استراتيجية رقمية واضحة يؤدي إلى فشل مبادرات الرقمنة أو تأخرها.

الدراسات السابقة:

1. عنوان الدراسة:

OECD (2020) – "Digital Transformation in SMEs

محتوى الدراسة:

ركزت على دور السياسات العامة والبنى التحتية في تمكين المنشآت الصغيرة من الدخول إلى العالم الرقمي. تناولت الدراسة مقارنة بين عدة دول من حيث الدعم الرقمي ومستوى التبني.

النتائج:

- الرقمنة ترفع إنتاجية المنشآت بنسبة تصل إلى 25%.

- يتطلب نجاح الرقمنة دعمًا تشريعيًا وتدريبًا تقنيًا مستمرًا.

2. عنوان الدراسة:

Al-Hyari et al. (2021) – "Digital Challenges in Saudi SMEs

محتوى الدراسة:

أجريت في المملكة العربية السعودية، وهدفت إلى استكشاف العقبات التي تعيق المنشآت من التحول الرقمي، من خلال مسح ميداني وتحليل لعينة من مديري المنشآت.

النتائج:

- ضعف الثقافة الرقمية وغياب الخطط الاستراتيجية الرقمية أبرز التحديات.

- هناك حاجة إلى برامج توعوية واستشارات تقنية مبسطة.

3. عنوان الدراسة:

PwC (2022) – "Industrial Digitalization Report

محتوى الدراسة:

غطت الدراسة واقع الرقمنة الصناعية في الخليج، خاصة في المنشآت الإنتاجية، وركزت على أثر استخدام أنظمة تخطيط الموارد ERP و CRM.

النتائج:

- المنشآت التي طبقت هذه الأنظمة زادت كفاءتها بنسبة 30%.
- التحول الرقمي يساهم مباشرة في رفع رضا العملاء وسرعة اتخاذ القرار.

4. عنوان الدراسة:

منشآت (2022) – "تقرير الرقمنة الوطنية للمنشآت الصغيرة"

محتوى الدراسة:

استعرض التقرير نتائج استطلاع لأكثر من 2000 منشأة سعودية حول مدى تطبيق الرقمنة، والتحديات والاحتياجات المستقبلية.

النتائج:

- 72% من المنشآت ترى الرقمنة مهمة، لكن 40% فقط برأتها فعلياً
- أبرز التحديات: نقص الموارد، وغياب التدريب الداخلي.

5. عنوان الدراسة:

Alomari, M. (2023) – "Barriers to Digital Adoption in GCC SMEs"

محتوى الدراسة:

غطت دول الخليج ككل، وسعت لتحديد القواسم المشتركة في معوقات الرقمنة بين المنشآت الصغيرة.

النتائج:

- الخوف من التغيير، نقص المهارات الرقمية، وعدم وضوح العائد الاستثماري من الرقمنة من أبرز المعوقات.
- أوصت بإطلاق مبادرات حكومية مخصصة حسب القطاع.

المنطلقات النظرية للدراسة:

ترتكز هذه الدراسة على مجموعة من الأطر والنظريات المعاصرة التي تساعد في تفسير سلوك المنشآت تجاه التحول الرقمي، وفهم العوامل المؤثرة في تبني التقنية وتطبيقها بفعالية. وتُعتبر هذه المنطلقات النظرية ضرورية لتفسير الظواهر المدروسة، وتحليل نتائج البيانات ضمن أطر علمية دقيقة.

وفيما يلي عرض لأهم النظريات المستخدمة:

1. نموذج قبول التقنية: (Technology Acceptance Model - TAM)

تعريف النظرية:

طوّره الباحث "فرد ديفيس" عام 1989 لتفسير الأسباب النفسية والاجتماعية التي تدفع الأفراد لتبني أو رفض التقنيات الحديثة. يُعد هذا النموذج من أكثر النماذج استخدامًا في الدراسات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والإدارة. يشمل النموذج عنصرين أساسيين:

المنفعة المتوقعة: (Perceived Usefulness) إلى أي مدى يعتقد المستخدم أن التقنية ستحسن من أدائه الوظيفي.

سهولة الاستخدام المتوقعة: (Perceived Ease of Use) مدى سهولة تعلّم واستخدام التقنية بالنسبة للمستخدم.

كيف تخدم الدراسة؟

يساعد هذا النموذج في تحليل استعداد العاملين داخل المنشآت الصغيرة والمتوسطة لتبني الرقمنة، ويفسّر سلوكهم تجاه أدوات مثل أنظمة إدارة الموارد، أنظمة الفوترة، أو أنظمة العلاقات مع العملاء. (CRM)

2. نظرية التغيير التنظيمي: (Lewin's Change Theory)

تعريف النظرية:

طرحها العالم "كورت لوين"، وتُعتبر من النظريات الكلاسيكية في فهم كيفية إحداث تغييرات فعالة داخل المؤسسات. تركّز على الجانب السلوكي والإداري للتحويل، وليس فقط الجانب التقني.

تشمل النظرية ثلاث مراحل:

فك التجميد (Unfreezing): كسر العادات القديمة، وإقناع العاملين بالحاجة إلى التغيير.

التغيير (Change): تنفيذ التعديلات والبدء بتطبيق الأنظمة الرقمية.

إعادة التجميد (Refreezing): تثبيت الوضع الجديد وجعله جزءًا من الثقافة المؤسسية.

كيف تخدم الدراسة؟

تُستخدم هذه النظرية لفهم كيف تتفاعل المنشآت مع فكرة التغيير، ولماذا قد تقاوم بعض الإدارات أو الموظفين الرقمنة، وما الإجراءات التنظيمية التي تسهم في إنجاح عملية التحول.

3. مفهوم الصناعة 4.0 (Industry 4.0) :

تعريف النظرية:

هي موجة صناعية حديثة تُعبر عن التكامل بين التكنولوجيا الرقمية والإنتاج الصناعي، وتُعرف باسم "الثورة الصناعية الرابعة". تتضمن التحول إلى المصانع الذكية من خلال دمج تقنيات متقدمة في دورة الإنتاج.

تشمل المفهوم عدة عناصر، منها:

إنترنت الأشياء (IoT)

البيانات الضخمة (Big Data)

الذكاء الاصطناعي والتحليل التنبؤي

الأتمتة الصناعية والتكامل السيبراني الفيزيائي (CPS)

كيف تخدم الدراسة؟

يوفر هذا المفهوم إطارًا تحليليًا حديثًا لقياس مدى جاهزية المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة لتبني الحلول الذكية، ويُستخدم لتفسير كيف تؤثر الأدوات الرقمية في الإنتاجية والجودة وسرعة اتخاذ القرار.

كيفية تطبيق هذه النظريات في البحث

1. نموذج قبول التقنية:(TAM)

في تصميم الاستبيان: سٌستخدم محاور خاصة لقياس مدى إدراك العاملين أو المدراء لأهمية التقنية، ومدى سهولة استخدامها من وجهة نظرهم.

في تحليل البيانات: سيتم ربط درجة تقبل التقنية مع الأداء التشغيلي لتحديد ما إذا كان القبول النفسي يؤثر فعليًا على كفاءة التنفيذ.

في التفسير: يُستخدم النموذج لفهم لماذا قد ترفض بعض المنشآت أو العاملين تبني أدوات رقمية رغم توافر الإمكانيات.

2. نظرية التغيير التنظيمي:(Lewin)

في وصف الحالة الميدانية: سيتم تحليل مدى استعداد المنشآت الصغيرة للتغيير من خلال تقييم ثقافتها الداخلية، مرونة الإجراءات، وسلوك القيادات.

في المقابلات: سٌطرح أسئلة حول مقاومة التغيير، دعم الإدارة، وخطط الانتقال التدريجي، وفق مراحل النظرية (فك التجميد، التغيير، إعادة التجميد).

في التوصيف التنظيمي: يُمكن تصنيف المنشآت بناءً على موقعها في دورة التغيير، مما يُسهل تقديم توصيات مخصصة حسب المرحلة.

3. مفهوم الصناعة 4.0:

في تحليل البنية الرقمية: تُستخدم عناصر الصناعة 4.0 لتقييم جاهزية المنشآت من حيث استخدام: إنترنت الأشياء، الأتمتة، قواعد البيانات.

في التوصيات والسياسات: سيتم بناء نموذج أولي للتحويل التدريجي نحو الرقمنة الصناعية، بالاعتماد على مبادئ Industry 4.0، بما يتناسب مع إمكانات المنشآت الصغيرة.

في ربط التقنية بالكفاءة: يساعد المفهوم في تفسير كيف تؤدي الأدوات الرقمية الحديثة إلى رفع كفاءة العمل، وتقليل التكاليف التشغيلية، وزيادة سرعة الاستجابة للسوق.

المنهجية وطرق البحث:

تُعتمد هذه الدراسة على منهجية وصفية تحليلية تهدف إلى دراسة الواقع الفعلي للتحويل الرقمي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتحليل أثره على كفاءة الأداء الإداري والتشغيلي، وذلك من خلال جمع بيانات كمية ونوعية من مجتمع البحث وتحليلها ضمن إطار نظري واضح.

أولاً: المنهج المستخدم:

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي بوصفه الأنسب لطبيعة هذه الدراسة، حيث يساعد في وصف الظاهرة كما هي، وتحليل العلاقة بين متغيري الدراسة (التحول الرقمي وكفاءة الأداء).

كما تم استخدام المنهج الاستقرائي في تحليل البيانات الميدانية واستخلاص الأنماط والعوامل المؤثرة.

ثانيًا: طرق جمع البيانات:

الاستبانة الإلكترونية: لجمع بيانات كمية من عينة واسعة من أصحاب ومديري المنشآت.

المقابلات النصف موجهة: لاستكشاف الجوانب النوعية والتجريبية المرتبطة بتجربة الرقمنة.

تحليل الوثائق الرسمية: لمراجعة تقارير "منشآت"، وزارة الصناعة، وهيئات الدعم الرقمي، بهدف تعزيز الجانب التحليلي والربط مع الواقع المؤسسي المحلي.

ثالثًا: مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في المملكة العربية السعودية، والتي تُعد الفئة

المستهدفة من مختلف المبادرات الحكومية الداعمة للتحويل الرقمي.

وبحسب تصنيف "منشآت"، يتكون مجتمع الدراسة من فئتين:

المنشآت الصغيرة:

عدد الموظفين: أقل من 50 موظفًا.

الإيرادات السنوية: أقل من 40 مليون ريال سعودي.

تمتاز هذه الفئة بضعف البنية التقنية، ومحدودية الموارد، لكنها غالبًا أكثر مرونة في اتخاذ القرار.

المنشآت المتوسطة:

عدد الموظفين: بين 50 و249 موظفًا.

الإيرادات السنوية: بين 40 و200 مليون ريال سعودي.

تُظهر هذه الفئة مستوى أعلى من الجاهزية الرقمية، لكنها تواجه تحديات تتعلق بتعقيد الهيكل التنظيمي أو مقاومة التغيير المؤسسي.

سيتم اختيار العينة من هذه الفئات وفق أسلوب العينة القصدية، بحيث يتم التركيز على المنشآت التي لها أنشطة تشغيلية قائمة وتُظهر تفاعلًا جزئيًا أو كليًا مع أدوات التحول الرقمي.

أدوات الدراسة :

سيعتمد الباحث في هذه الدراسة على مجموعة من الأدوات التي تتناسب مع طبيعة الموضوع وأهداف البحث، وذلك لجمع بيانات كمية ونوعية تساهم في تحليل العلاقة بين التحول الرقمي وكفاءة الأداء في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في السعودية. وقد تم إعداد الأدوات بالاستناد إلى الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة.

وتتمثل أدوات الدراسة فيما يلي:

الاستبيان الإلكتروني:

صُمم لقياس مدى تطبيق الرقمنة وتأثيرها على الأداء. تم إعداده بالاستناد إلى الإطار النظري للدراسة، (TAM) ونظرية التغيير، والصناعة 4.0)، بالإضافة إلى ما ورد في الدراسات السابقة.

يهدف إلى جمع بيانات كمية من أصحاب ومديري المنشآت الصغيرة والمتوسطة حول مستويات الرقمنة، التحديات، ومدى انعكاس التحول الرقمي على الكفاءة التشغيلية والإدارية.

المقابلات النصف موجهة:

تُستخدم كأداة داعمة للاستبانة، وتهدف إلى استكشاف تجارب وخبرات أصحاب القرار داخل المنشآت من منظور نوعي.

تساعد هذه الأداة في الوصول إلى مؤشرات تفسيرية قد لا تظهر في نتائج الاستبيان، خاصة فيما يتعلق بالعوامل السلوكية أو التنظيمية.

تحليل الوثائق والتقارير الرسمية:

يشمل مراجعة وتحليل محتوى تقارير رسمية متعلقة بالتحول الرقمي في المنشآت الصغيرة، مثل:

تقارير "منشآت"، وزارة الصناعة والثروة المعدنية، وبرنامج "صُنع في السعودية"، بالإضافة إلى مصادر عالمية مثل

تقارير OECD و PwC.

تُستخدم هذه الأداة لمقارنة نتائج الدراسة بالواقع العملي، وتعزيز مصداقية التحليل بالبيانات الرسمية المنشورة.

حدود الدراسة :

تم تحديد حدود هذه الدراسة بشكل دقيق بما يتناسب مع أهدافها وطبيعتها، وذلك لضمان تركيزها على إطار واقعي وقابل للتحليل. وتشمل حدود الدراسة ما يلي:

1. الحدود الموضوعية (المجال):

تقتصر الدراسة على تحليل أثر التحول الرقمي على كفاءة الأداء في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ولا تمتد لتشمل الجوانب التقنية البحتة مثل تصميم الأنظمة أو البنية التحتية التكنولوجية المتقدمة.

2. الحدود المكانية (الموقع):

تغطي الدراسة عينة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على المناطق الرئيسية مثل: الرياض، جدة، والمنطقة الشرقية.

3. الحدود الزمنية:

تم إجراء الدراسة خلال النصف الأول من عام 2025، وتستند البيانات إلى المعلومات المتوفرة في هذه الفترة فقط، وهو ما قد لا يعكس التغيرات المستقبلية.

4. الحدود البشرية :

تركز الدراسة على آراء أصحاب القرار أو المدراء التنفيذيين في المنشآت، دون التوسع في آراء باقي الموظفين أو الفنيين، مما قد يحد من تنوع وجهات النظر.

5. الحدود المنهجية:

تم الاعتماد على الاستبانة والمقابلات وتحليل الوثائق كأدوات رئيسية لجمع البيانات، مما قد يؤثر على عمق بعض النتائج مقارنة بالدراسات التي تستخدم مناهج تجريبية أو ميدانية أوسع.

المراجع:

المراجع باللغة العربية :

- ❖ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (2020). التحول الرقمي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ الحيارى، خالد وآخرون. (2021). التحديات الرقمية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة السعودية. مجلة العلوم الإدارية، جامعة اليرموك.
- ❖ برايس ووترهاوس كوبرز (PwC) (2022). تقرير الرقمنة الصناعية في الخليج.
- ❖ ديفيس، فريد. (1989). نموذج قبول التقنية: دراسة في سلوك المستخدم.
- ❖ كوتلر، فيليب، وكيلر، كيفن ل. (2016). الإدارة التسويقية. دار المريخ للنشر.
- ❖ الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت". (2022). تقرير الرقمنة الوطنية للمنشآت الصغيرة.
- ❖ وزارة الصناعة والثروة المعدنية. (2023). برامج دعم وتطوير المصانع الصغيرة.
- ❖ العُمري، محمد. (2023). معوقات تبني الرقمنة في منشآت الخليج الصغيرة. المجلة الخليجية للإدارة الحديثة.

- ❖ OECD. (2020). Digital Transformation in SMEs. Organisation for Economic Co-operation and Development.
- ❖ Al-Hyari, K., Alnsour, M., Al-Weshah, G., & Haffar, M. (2021). Digital Challenges in Saudi SMEs. Yarmouk Journal of Administrative Sciences.
- ❖ PwC. (2022). Industrial Digitalization Report in the GCC. PricewaterhouseCoopers.
- ❖ Davis, F. D. (1989). Perceived Usefulness, Perceived Ease of Use, and User Acceptance of Information Technology. MIS Quarterly.
- ❖ Kotler, P., & Keller, K. L. (2016). Marketing Management (15th ed.). Pearson Education.
- ❖ Monsha'at (2022). National Digitalization Report for Small Enterprises. Saudi SME Authority.
- ❖ Ministry of Industry and Mineral Resources. (2023). Support Programs for SMEs in the Industrial Sector.
- ❖ Alomari, M. (2023). Barriers to Digital Adoption in GCC SMEs. Gulf Journal of Modern Management.